القاضي عياض
ومنهجه في كتابه "إكمال المعلم"

عبد الرحمن بن أحمد العواجي

١٤٢٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

أولاً: ترجمة مختصرة للقاضي عياض:

هـــو أبـــو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليَحْصُبِي – بفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وسكون الحاء المهملة وكسر الصاد المهملة، وقيل: بضمها وكسر الباء المنقوطة بواحدة–، السبتي، وهي قبيلة من حمير عربية، أكثرهم نزلوا بالشام ثم تفرقوا ما بين حمص ومصر وفاس أولا ثم إلى الأندلس.

مولده: ولد في سبتة مدينة بالمغرب سنة ٤٧٦ هـــ.

شيوخه: لـــه شيوخ كثيرون من جملتهم: أول من أخذ عنه في سبتة: أبو علي الغساني، وأبو إسحاق اللواتي. وأبو علي الصدفي وأبو بكر بن العربي. وغيرهم.

تلاميذه: كثيرون منهم: الحافظ خلف بن بشكوال، وولده القاضي محمد بن عياض.

ثناء العلماء عليه:

قـــال ابن خلكان :" هو إمام الحديث في وقته، وهو أعرف الناس بعلومه وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم "، ووصفه الذهبي بالإمام العلامة الحافظ الأوحد، ونعته بشيخ الإسلام. وقال القضاعي : لا يُدرك شأوه، ولا يبلغ مداه في العناية بالحديث والآثار وخدمة العلم، فكان جمال العصر، ومفخـــرة الأفق، وينبوع المعرفة، ومعدن الإفادة، وإذا عدت رجالات المغرب – فضلا عن الأندلس – حسب فيهم صدرا .

مؤلفاته: له مصنفات كثيرة قال الذهبي :" سارت بمؤلفاته الركبان ". وقال ابن خلكان :" كل مؤلفاته بديعة " ومنها :

الشفا في شرف المصطفى ﷺ ، قال الذهبي :" أجل مصنفاته: كتاب الشفا لولا ما قد حشاه من الأحاديث المفتعلة "، وكتاب الإكمال في شرح مسلم، وترتيب المدراك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهـــب مالك، جامع التاريخ جمع فيه أخبار ملوك الأندلس والمغرب،مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثـــار قـــال ابـــن خلكان : هو كتاب مفيد جدا في تفسير غريب الحديث. خصصه للكتب الصحاح الثلاثة: الموطأ والبخاري ومسلم، قال الكتاني: كتاب لو وزن بالجوهر أو كتب بالذهب كان قليلا فيه. وكتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية، والغنية .

وفاتـه: قـــال ابن بشكوال :" توفي القاضي مُغرَّبا عن وطنه في وسط سنة ٥٤٤ هـــ". ويقول الذهبي : بلغني أنه قتل بالرماح؛ لكونه أنكر عصمة ابن تومرت [١]. وكانت وفاته بمراكش.

ثانياً: كتاب " إكمال المعلم بفوائد مسلم ":

قيمة الكتاب العلمية:

يعد كتاب القاضي عياض من أنفس الشروح على صحيح الإمام مسلم، ومما يدل على ذلك:

١- كونه استكمالا لما بدأه المازري في كتابه المعلم.

٢- أنه جمع فيه مصنفه بين كتابين مهمين على صحيح مسلم هما: المعلم، وتقييد المهمل.

٣- أنه أول كتاب يتناول شرح الصحيح لمسلم بالتحرير والتقييم، والشرح والتهذيب.

٤- عنايـــته بـــروايات الصـــحيح، حيـــث زاد عـــلى المازري روايته للصحيح من طريق السمرقندي[٢].

٥- شرحه لمقدمة مسلم شرحا وافيا، حيث توسع في بيان ما فيها من المسائل العلمية المتعلقة بعلوم الحديث، وهذا مما تميز به شرحه عن تقييدات المازري.

٦- عناية العلماء به، فقد اعتمد عليه النووي في شرحه كثيرا، فنقل عنه أكثر من (٥٥٠) موضعا، ونقل عنه ابن حجر في أكثر من (١٠٠) موضع، وأكمله بعض الأئمة — كما سيأتي —.

٧- نقلـــه عن بعض المصادر غير المتوفرة حاليا، مثل كتاب: الموعب في شرح الموطأ. لشيخه يونس بن مغيث.

٨- تصحيحه لبعض الأوهام الواقعة في روايات كتاب مسلم، ومن ذلك ما وقع في رواية من روايـــات صـــحيح مسلم:" أن ابنة جحش كانت تستحاض سبع سنين ". فقد صوب القاضي الرواية التي فيها :" أن أم حبيبة بنت جحش "، ووهم راوي الرواية التي فيها :" أن زينـــب بنـــت جحـــش "، ودلـــيله على ذلك ما وقع في متن الحديث في التعريف بالمستحاضـــة وفـــيه :" وتحت عبد الرحمن بن عوف ". قال القاضي :" وزينب هي أم

---

(١) السير (٢١٧/٢٠).

(٢) وهو أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي، قرأ الصحيح على الفارسي نيفا وثلاثين مرة. مقدمة المحقق للإكمال (٤٧/١).

المؤمـــنين لم يتزوجها قط عبد الرحمن...، والتي كانت تحت عبد الرحمن هي أم حبيبة ". ونقل أيضا أن أصحاب الموطأ قد اختلفوا في ذلك[1].

٩- عنايته بضبط الأسماء والألفاظ، وبيان ما وقع من التصحيف، ومن ذلك: ضبطه للمقولة المشهورة :" إن شهرا نزكوه ". فقد بين أنها ضبطت على الوجهين المشهورين[2]، ومثال التصحيف قوله:" وقع في إسناد لمسلم : عباس بن عبد العظيم العنبري " قال القاضي :" كذا الرواية، وعند العذري :" الغبري، وهو تصحيف"[3].

١٠- توضيحه لكلام المازري والجياني، والاستدراك والتعقيب عليهما، وكل ذلك عند الحاجة.

١١- عنايته بتقرير وبيان العقيدة على منهج أهل السنة والجماعة من حيث الجملة، ورده على أهل البدع والفلاسفة وأهل الملل الأخرى[4].

منهجه في الشرح:

فقد سلك في كتابه منهجا تتضح معالمه مما يلي:

١- يـــنقل كلام المازري كما هو، ثم يضيف عليه ما يراه مناسبا[5]، وقد يبدأ بكلامه هو، ثم ينقل كلام المازري، فإن لم يجد للمازري كلاما على بعض المواضـــع في الصحيح، ذكر ما عنده، كما في حديث :" أيما عبد أبق من مواليه ". فلم يذكر المازري إلا ما يتعلق بالصلاة، ولذا بدأ القاضي عياض بتعريف الإباق[6]، وأيضا شرحه للمقدمة.

٢- يخالف المازري في مواضع من شرحه، إذا قوي عنده دليل المخالفة، ومثال ذلـــك: أن المازري استنبط من حديث : أينا لم يظلم نفسه " جواز تأخير البـــيان عن وقت الحاجة، فنازعه القاضي عياض فقال: ليس في هذه القصة

---

(١) انظر (١٧٩/٢).

(٢) انظر (١٣٤/١).

(٣) انظر (٣٣٣/١).

(٤) كتاب الإيمان من الإكمال. مقدمة الحسين شواط (ص ٩).

(٥) ومن ذلك ما أضافه على كلام المازري فيما يتعلق بسبب تسمية المسيح مسيحا (٥١٩/١).

(٦) انظر (٣٢٧/١).

تكليف عمل بل تكليف اعتقاد بتصديق الخبر واعتقاد التصديق لازم وروده فما هي الحاجة المؤخرة لها البيان؟[1].

٣- حكمه على بعض الأحاديث الواردة في الشرح، منه ابتداء أو بالنقل عن غيره، وهذا مما يتميز به عن شرح المازري. ومن ذلك كلامه على حديث أبي سعيد في زجر النبي ﷺ عن الشرب قائما، الذي أخرجه مسلم من طريق قتادة، عن أبي عيسى الأسواري، عن أبي سعيد، فقد أعله بتدليس قتادة، وعدم شهرة الأسواري، والاضطراب الواقع في الحديث[2].

٤- عنايته بعلم العلل، وما انتقده العلماء على مسلم في ذلك، فيورد ما ذكره الدارقطني في كتابه " التتبع "[3]، أو في " علله "، والجياني في " تقييده "، وغيرهما، وينقل أيضا كلام الدمشقي في " جواباته "[4] أو في " أطراف الصحيحين "، ويسكت عليها في الغالب، وأحيانا يتعقب بالانتصار لمسلم وبيان عدم وجاهة ما انتقد عليه.

٥- عنايته ببيان الفروق بين النسخ سندا ومتنا، مثاله في المتن: حديث :" واصل رسول الله ﷺ في أول شهر رمضان " قال :" كذا للعذري والطبري والسجزي والباجي، وأكثر نسخ مسلم وهو وهم، وصوابه: في آخر شهر رمضان، وكذا جاء عند الهوزني..." [5].

٦- عنايته بمشكل الحديث في شرحه، ومن ذلك قوله فيما يتعلق بحديث الإسراء وصلاة الأنبياء عليهم السلام :" فإن قيل كيف يتوجه ما ذكر من حجهم

---

(١) انظر (٤١٨/١).

(٢) (٤٩١/٦)، وانظر: (٢٣٤/٦)، (١٣٦/١).

(٣) وهي غالب الأحاديث المعلة التي نثرها القاضي في شرحه، تبعا للمازري أو تكميلا لما لم يذكره.

(٤) الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج.

(٥) انظر (٤٠/٤).

وتلبيتهم وهم أموات، وفي الأخرى وليست دار عمل ؟ فاعلم – وفقك الله – أن للمشايخ وفيما ظهر لنا عن هذا أجوبة ..." وذكرها[1].

٧- عنايته بضبط المشكل من الألفاظ والأسماء، ومن ذلك ضبطه لـ عبد الرحمن بن الزَّبير، حيث قال :" لم يُختلف أن هذا بفتح الزاي، وهو الزَّبير بن باطيا اليهودي "، ولـ زياد بن يحيى الحَساني، حيث قال:" كذا ضبطناه عن شيوخنا بفتح الحاء المهملة وسين مهملة، وضبطه بعضهم بضم الحاء وهو غلط "[2].

٨- عنايته بفقه الحديث، وإيراده لمذاهب العلماء في كثير من المسائل التي يذكرها، ومن ذلك: مسألة الفطر في صوم النافلة اختيارا، فقد نقل عن الشافعي وأحمد وإسحاق الجواز، ونقل الكراهة عن ابن عمر ومالك وأبي حنيفة والحسن والنخعي ومكحول[3].

كشف عما جاء في بعض النسخ لصحيح مسلم من تبويب وتراجم، غابت عن كثير من الشراح الذين تناولوا النسخ غير المبوبة، فقال في كتاب الطهارة، باب: التطيب بعد الغسل من الجنابة :" وبذلك بطل من ادعى أن مسلما لم يبوب كتابه ". وقد نقل السيوطي عن بعض الأندلسيين أن عياضا نفسه قد ترجم لأبواب مسلم[4].

١٠- أنه شديد العناية ببنية الكلمة وسلامة معناها، لذلك تجده يرجع إلى أهل اللغة أولا في بيان معاني الألفاظ، ثم في شرحه لمفردات الحديث يسترسل بإيراد الشواهد لها من كتاب الله تعالى ومن الحديث، ويعرض ما للفظة من روايات لغوية متعددة، ثم يقيم تلك الروايات بردها أولا على الأصول اللغوية والقواعد النحوية.

---

(١) انظر (١/ ٥١٦ – ٥١٨).

(٢) انظر (٣/٥٩٨).

(٣) انظر (٤/١١٦).

(٤) البحر الذي زخر (٢/٦١٢).

مذهبه الفقهي وتأثيره في الشرح:

القاضي عياض مالكي المذهب، درس رسالة ابن أبي زيد، والمدونة، وتأليفا في الأيمان اللازمة للقاضي أبو بكر بن العربي، وقرأ أصول الفقه على ابن عطية القلعي، وقد ظهر مذهبه في شرحه ومن منهجه في الفقهيات:

١- يعمـــد أحيانا إلى تقويم الروايات عن مالك في بعض المسائل الفقهية، والتنبيه على شواذ المسائل في مذهبه، مع بيان موردها. ومن ذلك أنه عقب على كلام المازري في توجيه الرواية عن مالك في إنكـــار المســـح على الخفين جملة، أن المراد به في خاصة نفسه لا إنكاره، قال: هو الحق... وعـــلى هذا تأول أحمد بن حنبل قول مالك، وأنه آثر الغسل كما روي عن عمر أنه أمرهم أن يمســـحوا خفـــافهم وخلع هو وتوضأ وقال: حبب إلي الوضوء، ونحوه عن أبي أيوب وعن ابن عمر، قال أحمد: فمن ترك ذلك على نحو ما تركه أبو أيوب ومالك لم أنكر عليه، وصلينا خلفه، ولم نعـــبه، إلا أن يترك ذلك ولا يراه كما صنع أهل البدع فلا نصلي خلفه، ويؤيد هذا التأويل لمـــالك قوله في المبسوط لابن نافع عند موته: المسح على الخفين في الحضر والسفر صحيح يقين ثابت لا شك فيه، إلا أني كنت آخذ في خاصة نفسي بالطهور، فلا أرى من مسح مقصرا فيما يجب عليه، وهذا بين جلي في تأويل قوله"[1].

٢- توثيق بعض الفتاوى الفقهية.

٣- التنبيه على أصول الفقه والفتوى، مما جعل الكتاب مرجعا هاما لهذا الموضوع.

٤- اســـتكماله لبعض المباحث الفقهية في بعض روايات مسلم، وذلك بسوق أدلتها من غيره، حتى تكتمل لذلك المسألة.

٥- حرصـــه على بيان معاني بعض الأحكام الفقهية، مما لا يتيسر الوقوف عليه مجتمعا في غير هذا الكتاب.

٦- يعرض كثيرا لغرائب في مسائل فقهية اندثرت، مما يساعد في بيان تاريخ التشريع، ويساعد الفقيه على الفتوى بالرخصة – وإن كانت شاذة – عند الحاجة.

٧- كشف عن أصول بعض الأقوال الفقهية وأظهر أقوالا لبعض أتباع الأئمة انفردوا بها.

٨- يميل كثيرا إلى الاختصار في عرض المسائل الفقهية المتصلة بالحديث.

وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه.

---

(١) انظر (٨٢/٢).